

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٩٦٥ (٢٠١٠).

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام. لكن في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، امتدت المظاهرات المناهضة للحكومة في الجمهورية العربية السورية إلى عدة قرى في المنطقة محدودة السلاح على الجانب السوري (برافو). وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن هذه المنطقة. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في المنطقتين محدودتي السلاح. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا تحد من حرية حركة القوة. وبخلاف القيود الروتينية والمؤقتة من هذا القبيل، واجه فريق المراقبين في الجولان بدءا من أواخر نيسان/أبريل واستمرارا إلى وقت صياغة هذا التقرير، قيودا على الحركة على جانب برافو، حيث منعت السلطات السورية من الوصول إلى المناطق المحيطة بالأصبح والحارة ونوى وقاسم وطفس وتسيل، بدعوى ضمان سلامة وأمن المراقبين العسكريين.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت المظاهرات التي قامت في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه في منطقة عمليات القوة بمناسبة الذكرتين السنويتين "للنكبة" و "النكسة" عن حدوث عدد غير مؤكد من الإصابات بين المدنيين، وعرضت للخطر وقف إطلاق النار القائم منذ وقت طويل.

٤ - وفي ١٥ أيار/مايو قامت مجموعة تضم نحو ٤٠٠٠ من المدنيين غالبيتهم من الفلسطينيين، بالتجمع على مدى بضع ساعات في مكان معروف باسم "وادي الصراخ" للتواصل بين الأهالي بمكبرات الصوت والصراخ، وهو مكان موجود في المنطقة الفاصلة الواقعة على الجانب برافو من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مواجهة قرية مجدل شمس في المنطقة المحدودة السلاح في الجزء الذي تحتله إسرائيل من الجولان (جانب ألفا). ولم يكن لدى القوة إخطار مسبق بالمظاهرة. وأشرفت على هذا التجمع قوات الأمن السورية والسلطات السورية. وراقب جيش الدفاع الإسرائيلي المظاهرة من وراء السياج التقني للجيش الذي يقع بعد خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا. وفي أوائل فترة ظهيرة اليوم ذاته، تحرك فجأة نحو ٣٠٠ متظاهر في اتجاه الجانب ألفا وعبروا خط وقف إطلاق النار، على الرغم من وجود الشرطة السورية، ومروا عبر حقل للألغام لا يحمل علامات مميزة، واخترقوا السياج التقني لجيش الدفاع الإسرائيلي. واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي عزز وجوده في المنطقة، الغاز المسيل للدموع وأطلق طلقات تحذيرية أعقبها بنيران مباشرة لتفريق المتجمعين عند السياج. ودخل مجدل شمس حوالي ١٠٠ محتج وتظاهروا في وسط المدينة.

٥ - وأجرى قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك اتصالا مباشرا على الفور مع السلطات السورية في الموقع على جانب برافو، محاولا اقناع المتجمهرين بالتراجع. وعبر أيضا إلى الجانب ألفا للاتصال بقائد جيش الدفاع الإسرائيلي في الميدان من أجل وضع حد للمواجهة. وبعد ذلك، عاد غالبية المدنيين الذين عبروا خط وقف إطلاق النار إلى الجانب السوري، ثم بدأوا عقب ذلك في مغادرة المنطقة بشكل طوعي. وأشارت الأنباء إلى تعرض ما مجموعه ٤٤ من المدنيين لإصابات، وقع منهم أربعة قتلى، من جراء نيران جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أنه ليس بمقدور القوة تأكيد هذه الأعداد. وفي ١٧ أيار/مايو، أعاد جيش الدفاع الإسرائيلي اثنين من المدنيين عن طريق القوة ولجنة الصليب الأحمر الدولية إلى السلطات السورية. وتُجري القوة تحقيقا في الحادث، وقد وافق الطرفان من حيث المبدأ على التعاون مع القوة في التحقيق الذي تجريه.

٦ - وبعد احتجاجات ١٥ أيار/مايو، وتحسبا لوقوع احتجاجات ترددت أنباء غير رسمية عن أن من المزمع القيام بها في ٥ حزيران/يونيه، اجتمع قائد القوة بالسلطات السورية والإسرائيلية في مسعى لتقليل خطر وقوع مزيد من العنف في الجولان. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه سيتبع قواعد الاشتباك، التي تسمح بتصعيد تدابير الردع لتصل إلى ذروتها المتمثلة في إطلاق نيران مباشرة حية، وأنه سيطبق تدابير صارمة ضد أي شخص يعبر خط وقف إطلاق النار والسياح التقني. وأكد قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على ضرورة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وقررت لجنة الصليب الأحمر الدولية التواجد في الجولان لتقديم المساعدة في حال حدوث إصابات ولتيسير عودة أي متظاهرين مرة ثانية إلى الجانب برافو.

٧ - وفي ٥ حزيران/يونيه، تجمع ثانيةً متظاهرون معظمهم شباب فلسطينيون غير مسلحين في المنطقة المحيطة "بوادي الصراخ للتواصل بين الأهالي" في مواجهة مجدل شمس (بالقرب من الموقع ١٦ للقوة) وفي بلدة القنيطرة (الموقعان ٢٢ و ٢٧ للقوة)، مما في ذلك "بوابة تشارلي" القريبة، وهي نقطة العبور الرسمية المحددة لعبور القوة بين الجانبين ألفا وبرافو. وعلى الرغم من وجود القوات السورية، حاول المحتجون اختراق خط وقف إطلاق النار في كلا الموقعين. واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع وقنابل الدخان لردع المحتجين، والنيران الحية لمنعهم من عبور خط وقف إطلاق النار. وأثناء هذه الأحداث، انفجر عدد من الألغام المضادة للدبابات جراء حريق في شجيرات، بدأ على ما يبدو بفعل حاويات الغاز المسيل للدموع أو قنابل الدخان وذلك بالقرب من مرافق القوة عند بوابة تشارلي، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المحتجين. وعلى الرغم من أنه ليس في إمكان القوة تأكيد عدد الضحايا الذين وقعوا في أحداث ٥ حزيران/يونيه، فيقال أن عددا يصل إلى ٢٣ شخصا قد قتلوا وعددا أكبر قد أصيب.

٨ - وظلت القوة على مبعدة من المواجهات وإن كانت قد رصدت الأحداث من مواقعها وبدوريات مصفحة. واتصل قائد القوة بجيش الدفاع الإسرائيلي والسلطات السورية في الميدان، في القنيطرة وعند "وادي الصراخ للتواصل بين الأهالي" في مواجهة مجدل شمس في محاولة لتهدئة التوتر. وأثناء الأحداث، تسلق ٣ من المحتجين حوائط الموقع ١٦ للقوة ودخلوا الموقع لبرهة قصيرة، بينما ألقى محتجون آخرون الحجارة على الموقع. وألقيت أيضا حجارة على قائد القوة بينما كان يحاول تهدئة الموقف. وأخلي الموقع ٢٢ دال للقوة (وهو مخفر أمامي للموقع ٢٢) ومفرزة قريبة للشرطة العسكرية للقوة إلى معسكر زيواني لأغراض السلامة. ووقت كتابة التقرير، كانت القوة تسعى لتأكيد الوقائع، وتساعد في تهدئة الوضع في المنطقة الذي ظل متقلبا.

٩ - وتواصل القوة تكييف وضعها في مجال العمليات بما يتناسب وأنشطة التدريب الجارية لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا، ونمو أنشطة التنمية المدنية السورية بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وشيدت القوة موقعا جديدا، اكتمل في أيار/مايو، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وشُيدت مواقع دفاعية جديدة على جانب برافو في المنطقة المحدودة السلاح. واحتفظ كلا الجانبين بمواقعه الدفاعية القائمة في المنطقتين محدودتي السلاح. ويواصل موظفو الجمارك الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

١٠ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور اثنين من الحجاج، و ٢٥٤ طالبا، و ٣١ شخصا ضمن حالات العبور لأغراض إنسانية. ويسرت القوة ولجنة الصليب الأحمر الدولية عودة اثنين من المدنيين، احتجزهما جيش الدفاع الإسرائيلي بعد حادث ١٥ أيار/مايو الذي وقع في منطقة عمليات القوة، إلى السلطات السورية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت القوة العلاج الطبي إلى ٧٠ مدنيا ويسرت نقل ١٢٠٠٠ طن من التفاح.

١١ - وظلت الألغام في منطقة العمليات، ولا سيما بالقرب من خط وقف إطلاق النار، تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام ودعمت أيضا مشروعين مدنيين لإزالة الألغام. ويستمر التنسيق مع الوكالات الأخرى في مسعى للمساعدة في الارتقاء بمستوى الوعي بخطر الألغام بين السكان المدنيين، وبخاصة بين الأطفال، إلى جانب استكشاف سبل لمساعدة من أصيبوا جراء حوادث الألغام. وتستعد القوة لمواصلة المشروع على طول خط برافو، من أجل القيام بشكل دقيق وواضح بتعليم أجزاء الخططين اللذين يحدان المنطقة الفاصلة.

١٢ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان كلاهما بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

١٣ - وفي ضوء النمو السكاني وأعمال التشييد المتعددة في المنطقة الفاصلة والمنطقتين محدودتي السلاح واتساع رقعة الأراضي المزروعة ومناطق رعي الماشية وزيادة الأنشطة المدنية عموما، عززت قدرة الشؤون المدنية التابعة للقوة، المؤلفة من موظف للشؤون المدنية وفريق

المراقبين في الجولان، من اتصالاتها بالسلطات المحلية وعملها مع المدنيين المحليين بغية شرح ولاية البعثة وأنشطتها.

١٤ - وفي ١ أيار/مايو، كانت القوة تتكون من ١٠٤١ جنديا من البلدان التالية: النمسا (٣٧٧ جنديا)؛ والفلبين (٣٤٦ جنديا)؛ والهند (١٩٠ جنديا)؛ وكرواتيا (٩٥ جنديا)؛ واليابان (٣١ جنديا)؛ وكندا (جنديان). وتشغّل اليابان ما مجموعه ١٥ موظفا يؤلفون عنصرا وطنيا للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٩ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها. ومن أجل تنفيذ سياسات مقر الأمم المتحدة على نحو كامل، بدأت القوة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في إدماج خدمات الدعم، عن طريق وضع وحدة اللوجستيات العسكرية ضمن قسم خدمات الدعم المتكامل في البعثة وفقا لسياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن خدمات الدعم المتكامل.

ثالثا - الجوانب المالية

١٥ - إن الميزانية التي اقترحتها للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتي تبلغ قيمتها ٤٩,٦ مليون دولار، معروضة حاليا على الجمعية العامة للنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين المستأنفة. ومن ثم، فإنه إذا ما قرر مجلس الأمن الموافقة على توصيتي الواردة في الفقرة ١٧ أدناه بشأن تمديد ولاية القوة، فسوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية.

١٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٨,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٤,٧٨٠ مليون دولار.

١٧ - وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٨ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٥ (٢٠١٠)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إلي أن أقدم، في نهاية الفترة،

تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/65/379)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠/٦٤، المعنون "القدس"، و ٢١/٦٤، المعنون "الجولان السوري"، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا - ملاحظات

١٩ - رغم أن الوضع ظل هادئاً بوجه عام في القطاع الإسرائيلي - السوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الأحداث الخطيرة التي وقعت في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه تسبب قلقاً شديداً. وأدعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس والإحجام عن أي أعمال استفزازية لمنع تصاعد التوتر على طول خط وقف إطلاق النار. وواصلت القوة، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، وعلى الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بشكل فعّال، بالتعاون من الطرفين. ومع ذلك، فإنني يساورني قلق إزاء زيادة القيود المفروضة على حركة فريق المراقبين في الجولان في المنطقة المحدودة السلاح على جانب برافو. فحرية حركة القوة وفريق المراقبين في الجولان بلا عراقيل تعد أمراً لا غنى عنه لكي تتمكن البعثة من أداء المهام الموكولة إليها.

٢٠ - وتتسم الحالة في الشرق الأوسط بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حازمة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بهدف التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنني أشجّع الأطراف على استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن بهدف إحلال سلام شامل وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢١ - وفي إطار الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. لذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها

عليه. ويؤمل أن يواصل الجانبان بذل جهود للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة وتيسير حركة إمداداتها.

٢٢ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء ناتاليو إيكارما الثالث، وبجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فإنهم ما فتئوا يؤدون بكفاءة وتفان المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.

خريطة

